اجتهادات فلسطينية تتعلق بالتعامل مع هذه المشاريع الدولية التي تمس جوهر القضية الفلسطينية ومستقبلها السياسي. وقد فهمت بعض القوى السياسية الفلسطينية تلك الاجتهادات على انها ستؤدي إلى تسوية «إستسلامية» للقضية الفلسطينية.

ومن خلال هذا الفهم نشأ التيار «الرافض» في الواقع السياسي الفلسطيني. وتجسد هذا التيار، وتوضحت معالمه، في الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في القاهرة بتاريخ ١/٦/١٩٧٤، حيث أبدت تلك القوى الرافضة تخوفها من الطروحات السياسية الفلسطينية التي تتعامل مع تلك المشاريع خاصة ما تم بلورته في برنامج النقاط العشر، ومن ثم إقراره في المجلس الوطني، حيث خرجت الجبهة الشعبية من المؤتمر تتهم البرنامج بأنه «تصفوي»، وقامت بسحب مندوبها من اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ودعت إلى ضرورة قيام تشكيل سياسي فلسطيني «لمنع تصفية القضية الفلسطينية» والعمل على رفض «الحلول الاستسلامية». وقد أثمرت هذه الجهود وتشكلت «جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية» التي شاركت فيها كل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجبهة التحرير العربية وجبهة النضال الشعبي والجبهة الشعبية ـ القيادة العامة. وهذه الأخيرة مُثلت في اللجنة التنفيذية لأول مرة في الدورة الثانية عشرة، ولكنها رأت في جبهة الرفض مدخلاً قد يؤدي إلى الوصول إلى تأسيس قيادة بديلة لـ م.ت.ف.

إستمرت جبهة الرفض الفلسطينية في نشاطاتها منذ العام ١٩٧٤ حتى العام ١٩٨١، واصدرت صحيفة مركزية باسم «الصمود» تم تكريسها لمهاجمة م.ت.ف. وكافة نشاطاتها وتشويه تحركاتها السياسية؛ كما انشأت هياكل موازية لهياكل م.ت.ف. ولكنها فشلت في اعاقة عمل المنظمة ومؤسساتها السياسية. وفوق ذلك، أظهرت نشاطاتها «الرفضوية»، في حينه، أن م.ت.ف. تتمتع بقدر كبير من الروح الديمقراطية العالية، وأن حرية التعبير وحرية الحركة مكفولتان داخل الأطار الفلسطيني. ومع نهاية العام ١٩٨١، تبددت نشاطات هذه الجبهة، وعدلت الجبهة الشعبية عن قرار سحب مندوبها من اللجنة التنفيذية، وعملت على إعادته، فتم لها ذلك.

وعاد التفكير بانشاء القيادة البديلة مع تبلور حركة التمرد في «فتح» وتمتين صيغ التحالف بين الفصائل «الرافضة». والواقع ان هذا التفكير أخذ بعداً أوسع وأشمل هذه المرة، مستنداً إلى ذات المرتكزات السياسية السابقة، ولكن بمفهوم تنفيذه بواسطة انقلاب مسلح. وازاء هذا الطرح، أعربت الجبهة الشعبية، في البدء، عن تخوفها، وذلك انطلاقاً من تجربتها السابقة. بل أن د. جورج حبش، أمين عام الجبهة، اعتبر مس وحدة «فتح» خطراً يتهدد الساحة الفلسطينية عموماً. ورأى أن «أي إصلاح ديمقراطي يأخذ شكل الانشقاق من شأنه أن يؤدي إلى نتائج عكسية»[٣٥]، وأن «الأمر الجوهري في أزمة ' فتح ' هو العوامل الداخلية، وأن الفريق المُطالب بالاصلاح يتحمل مسؤولية كبيرة في الحفاظ على وحدة ' فتح ' »[٣٦]. إلا أن هذه المواقف سرعان ما تغيرت، وأصطفت الجبهة الشعبية مع حركة التمرد منخرطة في ما سمي جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، متخلية بذلك عن تحالفها مع أطراف التحالف الديمقراطي.

ينبغي القول إستطراداً، هنا، أن حركة التمرد، ومنذ دخولها مرحلة التأزيم والاشتباكات الدامية، دعت إلى ضرورة تأسيس قيادة بديلة لـ م.ت.ف. وحول هذه النقطة، أعلن الياس